

مذكرة حزب العدالة والتنمية

إلى السيد رئيس الحكومة في إطار مشاوراته مع الأحزاب السياسية
حول تدبير التخفيف من الحجر الصحي، وبلورة خطة إنعاش الاقتصاد الوطني،
وإعداد مشروع قانون المالية التعديلي

تهدف هذه المذكرة إلى تقديم آراء ومقترحات حزب العدالة والتنمية في إطار المشاورات التي أجراها السيد رئيس الحكومة مع الأحزاب السياسية والمركزيات النقابية والغرف والجمعيات المهنية، حول استراتيجية التخفيف من الحجر الصحي، وخطة إنعاش الاقتصاد الوطني، ومشروع قانون المالية التعديلي، وذلك من منطلق انخراط الحزب في الجهد الوطني التضامني في مواجهة جائحة "كورونا" والإسهام في اقتراح وتجويد السياسات والتدابير التي تقتضيها مرحلة ما بعد الجائحة.

بالثقة في المؤسسات نجحنا وبالثقة في المؤسسات سننجح في المرحلة المقبلة بحول الله

وبهذه المناسبة، يجدد الحزب تثمينه للإجراءات الاستباقية والحكيمة التي اتخذتها بلادنا بقيادة جلاله الملك محمد السادس حفظه الله، واعتزازه باختياراته الرشيدة التي أعطت الأولوية لصحة المواطنين والمواطنات، باعتماد الإجراءات الاحترازية والوقائية اللازمة للحفاظ على سلامتهم وأمنهم، ومواكبتها بمبادراته السامية بإحداث الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19" للتكفل بالنفقات المتعلقة بتأهيل المنظومة الصحية، ومواكبة الاقتصاد الوطني ودعم القطاعات الأكثر تأثراً والحفاظ على مناصب الشغل والتخفيف من التداعيات الاجتماعية لهذه الجائحة، وهو ما مكن من التحكم بدرجة كبيرة في انتشار فيروس كورونا المستجد ومعالجة تداعياته الاقتصادية والاجتماعية.

كما ينوه الحزب بالأداء الحكومي في تدبير ومواجهة تداعيات هذه الجائحة وبمجموع التدابير التي اتخذتها الحكومة إما لمواكبة حالة الطوارئ الصحية، أو للتخفيف من آثارها الاجتماعية وتدابيرها الاقتصادية، ومن ذلك اقتناء الآليات والوسائل الصحية اللازمة، وضمان تمويل الأسواق بالحاجيات الأساسية لعيش المواطنين، واستدامة خدمات المرافق العمومية الأساسية، ودعم الأجراء المتوقفين مؤقتاً عن العمل، وضمان حد أدنى للدخل لفائدة الأسر العاملة في القطاع غير المهيكل، والاهتمام بوضعية الفئات الهشة، فضلاً عن دعم ومواكبة المقاولات التي توجد في وضعية صعبة بفعل تداعيات الجائحة. كما لا يفوتنا أن نحني الحكومة رئيساً وأعضاء

على المقاربة التواصلية الفعالة التي اعتمدها في التواصل المنتظم مع الرأي العام وعموم المواطنين والمواطنات والقائمة على الشفافية والإنصات والتفاعل.

كما يحيي الحزب عاليا تجاوب المواطنين عامة مع إكراهات الحجر الصحي وتداعياته ويشيد بالجهود المتواصلة والتضحيات المبذولة من قبل مختلف السلطات والهيئات التي تتواجد بالخطوط الأمامية في مواجهة الجائحة وفي مقدمتهم نساء ورجال الصحة والتعليم والسلطات المحلية وقوات الأمن الوطني والدرك الملكي والقوات المسلحة الملكية والقوات المساعدة والوقاية المدنية وعمال وعاملات النظافة وكل المهنيين والفلاحين والتجار وغيرهم من الساهرين على تأمين الخدمات الضرورية وتزويد المواطنين بحاجاتهم اليومية.

وهي مناسبة للإشادة كذلك بدور الجماعات الترابية وانخراطها في الجهود التضامني الوطني بتعاون مع مختلف السلطات العمومية والترابية والمؤسسات الصحية لتوفير الخدمات والوسائل اللوجستكية والبشرية ومن خلال أدوارها في مجال حفظ الصحة والنظافة وضمان استمرارية مختلف خدمات القرب والمرافق العمومية، فضلا عن دورها المقدر في إسناد الجهود العمومي في تعبئة الدعم الاجتماعي لفائدة الفئات والأسر المتضررة من الجائحة.

ولا يفوتنا أن نحني عاليا التعبئة القوية والمواطنة لمكونات المشهد الإعلامي والصحافي الوطني، من قنوات وإذاعات وجرائد ومجلات ومواقع إلكترونية وغيرها، عمومية كانت أو خاصة، على إسهامها الإيجابي في الإخبار والتوعية والتحسيس والتثقيف والتأطير العام للمرحلة.

ويؤكد الحزب على ضرورة استمرار هذا النفس التعبوي الإيجابي والحاجة لمواصلة الانخراط الجماعي المسؤول للأفراد والهيئات والتنظيمات السياسية والنقابية والمدنية والقطاع الخاص والإعلام، لضمان شروط النجاح في تدبير مرحلة ما بعد كورونا صحيا واقتصاديا واجتماعيا والتجاوب أكثر مع انتظارات وتطلعات المواطنين والمواطنات وعموم الفاعلين.

وفي هذا الإطار، يثمن الحزب مبادرة السيد رئيس الحكومة بالتشاور مع الفاعلين السياسيين والاجتماعيين والمدنيين والاقتصاديين فيما يتعلق بتدبير مرحلة ما بعد الحجر الصحي، وذلك من منطلق إيمانه الراسخ بالدور الذي يتعين أن يضطلعوا به، والحاجة إلى تعزيز أدوارهم الدستورية ومكانتهم في التأطير والوساطة، باعتبار ذلك شرطا سياسيا يعزز المسؤولية والمحاسبة السياسية، ويكرس الثقة في المؤسسات التمثيلية، ويجسد الاختيار الديمقراطي كأحد الثوابت الدستورية الأساسية، مؤكدا على رفضه التام لكل خطاب يستهدف المساس بالاختيار الديمقراطي ويخس أداء الأحزاب ومختلف مؤسسات الوساطة تحت دعوى النجاعة في مواجهة تداعيات الجائحة أو أي دعاوى أخرى مماثلة.

ويعتبر الحزب أن من أهم أسرار نجاح بلدنا في تدبير ومواجهة هذه الجائحة والنتائج والمؤثرات الإيجابية التي تم تحقيقها هو انسجام وتعبئة كل الهيئات والمؤسسات السياسية والدستورية، تحت قيادة جلاله الملك حفظه الله برؤيته الاستباقية وقراراته الحكيمة وتوجيهاته الرشيدة.

وقد تجلّى ذلك في أشغال المؤسسة البرلمانية التي عملت بحس تضامني عال وإجماع وطني، أغلبية ومعارضة، واضطلعت بأدوارها الدستورية تشريعا ورقابة واقتراحا لتوفير الإطار القانوني اللازم لتدبير ومعالجة هذه الجائحة وكذا للتعريف والمرافعة حول التدابير الحكومية والمساهمة في معالجة الإشكاليات الميدانية المرتبطة بها.

وكذا من خلال المؤسسة الحكومية التي اشتغلت بشكل جماعي برئاسة السيد رئيس الحكومة من خلال تعبئة مكثفة وتنسيق جعل مختلف الإجراءات والتدابير القطاعية تنخرط ضمن رؤية جامعة ومندمجة، وكذا من خلال تفاعلها مع مختلف المقترحات والإشكاليات المطروحة في الميدان سواء تلك المتعلقة بإجراءات الحجر الصحي أو بصرف الدعم الاجتماعي والاقتصادي مما مكن من معالجة مجموعة من الشكايات والمواضيع ذات الصلة.

دون أن ننسى دور الأحزاب السياسية ومختلف المبادرات والأنشطة التأطيرية والتواصلية لها ولمنظمتها الموازية، قياما بمهامها الدستورية في التأطير والتوعية والتحسيس، والإسهام في إنتاج الأجوبة السياسية والتنمية على أسئلة المرحلة وعلى تحدياتها، بما يمكن من الإسهام الجماعي في تحقيق الرهانات وتجاوز الصعوبات من خلال القرب والتفاعل المباشر والحي مع تطلعات المناضلين والمواطنين.

لقد نجحت التجربة المغربية في تدبير ومواجهة جائحة كورونا، ونالت عن جدارة واستحقاق التنويه عالميا، لأنها استندت إلى التعبئة الجماعية بالاعتماد على المؤسسات وعلى المقاربة التشاركية، بقيادة ملكية استباقية وحكيمة، وهي المنهجية التي عززت الروح الوطنية الإيجابية وخلقت أجواء الثقة المناسبة. وسينجح تدبير مرحلة ما بعد كورونا بإذن الله باتباع نفس المنهجية من خلال مزيد من تفعيل الاختيار الديمقراطي كخيار دستوري وتعزيز مسار الإصلاحات السياسية والمؤسساتية وتعزيز الثقة في المؤسسات المنتخبة والمشاركة المواطنة ومعالجة أسباب العزوف عن المشاركة السياسية.

إن كل ذلك سيشكل قاعدة صلبة ومتمينة ومناخا إيجابيا داعما لأي خطة للإنعاش الاقتصادي وتوجها أساسيا من توجهات مشروع قانون المالية التعديلي بالارتكاز على المؤسسات واعتماد التشاركية، لتوطيد التعبئة وتعزيز الثقة لما لهما من أثر إيجابي ومثمر على معنويات المواطنين والفاعلين وعلى آفاق النشاط الاقتصادي الوطني.

وهنا لابد من التأكيد على ضرورة تعزيز البعد المؤسسي في شقه الترابي، بإعطاء الديمقراطية المحلية المكانة التي تستحقها من خلال استئناف العمل وتفعيل أدوار وصلاحيات مجالس الجماعات الترابية باعتبارها تجسيدا لسياسة وخدمات القرب، وكذا إعطاء دفعة جديدة وقوية للجهوية المتقدمة ومكانة الصدارة التي تتبوأها الجهات ولاختصاصاتها في مجالات التنمية الجهوية المستدامة والانعاش الاقتصادي ودعم النسيج المقاوطني والإدماج الاجتماعي وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية.

وفي هذا الإطار، يشكل تسريع تنفيذ برامج التنمية الجهوية والتعاقد بين الدولة والجهات فرصة كبيرة ومساهمة ذات أثر أكبر في خطة الإنعاش الاقتصادي بما توفره من أورش ومشاريع ذات الأثر الكبير على دعم الاستثمار والمقاولات والتشغيل وتقليص الفوارق.

كما يتطلب الأمر، تسريع تفعيل ميثاق اللاتمرکز الإداري والإسراع بنقل الاختصاصات المركزية إلى المصالح اللامركزية، لما يُنتظر أن يشكل ذلك عاملا مهما في تحفيز الاستثمار على المستوى الجهوي ورفع جودة الخدمات الإدارية والعمومية وتعزيز منظومة القرب من المواطنين والمواطنات والمقاولات.

كما ينبغي مواكبة كل هذه الجهود وكذا عمل المؤسسات من خلال مواصلة انخراط إعلامنا العمومي ومواكبته لمرحلة ما بعد كورونا ومحطاتها المرتبطة ببلورة ومناقشة وتنزيل استراتيجية الرفع التدريجي للحجر الصحي وخطة إنعاش الاقتصاد الوطني وقانون المالية التعديلي.

1. تخفيف الحجر الصحي في المرحلة المقبلة:

بخصوص هذه النقطة، يعبر حزب العدالة والتنمية عن اعتزازه بالمكتسبات الكبيرة التي حققتها بلادنا بفضل الله، ثم بتعاون جميع المؤسسات والهيئات المعنية، وبالتفاعل الإيجابي للمغاربة مع الإجراءات والتدابير الاحترازية، حيث مكنت هذه الإجراءات من :

✓ التحكم في وتيرة انتشار الوباء، وتفادي الانتقال إلى المرحلة الثالثة والحيلولة دون استنزاف القدرات الاستشفائية ببلادنا؛ وهو ما يعززه تطور مؤشرات انتشار الوباء، حيث يتراجع باستمرار عدد الحالات المسجلة، وينخفض معدل التكاثر ونسبة الفتك، وترتفع نسبة الشفاء، وتراجع نسبة الحالات الخطرة والحرجة، وتقلص نسبة استغلال وحدات الإنعاش.

✓ تقوية المنظومة الصحية الوطنية، وتمكينها من رفع كفاءتها، ومن توسيع قدرتها الاستيعابية من حيث عدد الأسرة الخاصة بالحالات الحرجة، وتوفير آليات طبية جديدة؛

✓ تفعيل وتقوية منظومة الرصد الوبائي؛

✓ تحقيق الاكتفاء الذاتي من الكمادات ومواد التعقيم والمواد المطهرة؛

✓ تصنيع بعض المستلزمات الطبية محليا بواسطة طاقات وقدرات وابتكارات مغربية خالصة.

كما نؤكد على شروط التخفيف التي حددتها الحكومة، والمتمثلة في مواصلة قدرة المنظومة الصحية، وتوفير مستلزمات اختبار الأشخاص، وإنشاء تطبيق معلوماتي للإشعار وتتبع الحالات المحتملة التي تعرضت لفيروس كورونا الجديد، وتوفير مخزون كاف من معدات الحماية الشخصية.

كما نؤكد على أهمية المبادئ الأساسية التي اقترحتها الحكومة لمباشرة تخفيف الحجر الصحي، من خلال:

1. التدرج: باعتماد إجراءات تخفيف ورفع الحجر الصحي عبر مراحل، مصحوبة بتدابير مواكبة، حسب تطور الوضعية الوبائية؛

2. البعد الترابي: أخذا في الاعتبار التفاوت الملاحظ في الوضعية الوبائية بين مختلف الجهات والعمالات والأقاليم؛

3. المرونة وإمكانية المراجعة: بإخضاع تخفيف الحجر الصحي للمراقبة المستمرة، وإمكانية مراجعته عند بروز بؤر جديدة، أو ارتفاع عدد الحالات، على المستوى الترابي المعني أو البؤرة المعنية؛

4. التمييز الإيجابي: بتوفير حماية أكبر للفئات الهشة صحيا.

وبالنظر للنتائج المشجعة المحققة ومع توفر الشروط واحترام المبادئ المشار إليهما، ويهدف إعادة انطلاق الدورة الاقتصادية وكافة الأنشطة التجارية والمهنية والخدماتية، يبقى المطلوب هو اعتماد رفع الحجر الصحي بطريقة منسقة بناء على الدلائل المرجعية التي أعدتها الحكومة لهذا الغرض بتنسيق مع القطاعات المعنية، والسماح باستئناف هذه الأنشطة، مع الإبقاء على التدابير الوقائية التي اتخذت خلال الحجر الصحي، والممارسة المنتظمة لاختبارات الكشف على المصابين والمخالطين وإيلاء عناية خاصة بالمسنين وبالأشخاص الذين يعانون من أمراض مزمنة، وكذا مواصلة التحسيس واليقظة وتعبئة كل المواطنين والمواطنات لمواصلة الانخراط في هذه المرحلة على غرار مرحلة الحجر الصحي.

II. خطة إنعاش الاقتصاد الوطني:

وبخصوص هذه النقطة، فقد كشف نجاحنا الجماعي في تدبير هذه الجائحة ومعالجة تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية صلابة وفعالية مؤسساتنا، وتوفر بلادنا على هوامش ومساحات مالية مقدرة، وقدرة بلدنا على ضمان أمنه الغذائي والإمدادات اللازمة في لحظة الإغلاق العام، وذلك بفضل جودة المؤشرات الأساسية لاقتصادنا الكلي ودينامية الإصلاحات والجهود المبذولة منذ سنوات لتطوير وتنويع نسيجنا الاقتصادي

وتنفيذ وتسريع مجموعة من الاستراتيجيات القطاعية والمشاريع الكبيرة، دون أن ننسى الجهد المبذول للحد من التفاوتات الاجتماعية والمجالية، وإن كنا في حاجة إلى مواصلة هذا المجهود. وفي المقابل، أبرزت هذه الجائحة الوضع الهش للمقاولات والأسر العاملة في القطاع غير المهيكل، حينما نقارب هذا الوضع، ولو تقريبا، بعدد 950 ألف مستخدما المصرح بتوقفهم عن العمل لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، و 2.3 مليون و 2 مليون رب أسرة على التوالي المسجلين في نظام المساعدة الطبية أو غير المسجلين والذين حصلوا على المساعدة المؤقتة من هذا الصندوق.

كما ينبغي أن نستحضر أن تداعيات وعواقب هذه الأزمة تبقى كبيرة وغير مسبوقة، بما أحدثته من صدمة عميقة وأثر سلبي قوي ومتزامن على العرض والطلب الخارجي والداخلي، بفعل فرض الإغلاق الكلي أو الجزئي لفضاءات الإنتاج والاستهلاك للوقاية والحد من انتشار هذا الوباء وللحفاظ على الصحة العامة. وهكذا أثرت هذه الأزمة الصحية بقوة على جميع القطاعات الإنتاجية لاقتصادنا تقريبا وعلى ماليتنا العمومية وعلى الحساب الجاري لميزان الأداءات وعلى مصادرنا من العملة الصعبة، وتفترض الصديقة والواقعية أن نأخذ في الحسبان وأن ندرك أن الوضع الاقتصادي والاجتماعي بعد الأزمة سيكون صعبا للغاية وسيصعب تديره على مستوى الاقتصاد الوطني في شقيه الكلي والجزئي.

وانطلاقا مما سبق، فإن خطة إنعاش الاقتصاد الوطني ينبغي أن تنبني على تعبئة كبيرة وشاملة لتسريع وتيرة إنجاز الإصلاحات الهيكلية والقطاعية وتنفيذ الأوراش ذات الأولوية والمشاريع الكبرى لتنشيط الاقتصاد الوطني وتعزيز الاستثمار وإنعاش سوق الشغل وتوسيع الحماية الاجتماعية وتقليص الفوارق. لذلك، يجب أن تكون الأجوبة المقدمة لضمان الاستئناف والانتعاش الناجح بطريقة متضافرة وشاملة ومنظمة وتأخذ في الاعتبار ثلاث مستويات متكاملة، وهي الأوراش ذات الأولوية، ودعم العرض والطلب، ودعم المقاولات وفرص الشغل.

فعلى مستوى الأوراش ذات الأولوية، فقد أثبتت هذه الأزمة أن دور وأداء الدولة كان ضروريا وحاسما في كل الميادين، حيث إن المستشفى العمومي والأطعم الطبية كانت في الجبهة الأمامية، كما أن المدارس والأطر التربوية كانت في الموعد، كما كان تدخل الدولة حاسما في تعبئة المقاولات وتحويل الإنتاج وتشجيع الابتكار في ظرف زمني قصير لإنتاج المعدات اللازمة. كل هذا سلط الضوء على أدوار الدولة الاستراتيجية: الدولة الحامية، والدولة الاجتماعية، والدولة التي تعنى المواهب وتشجع الابتكار.

وعلى هذا المستوى، نجد عدة مشاريع ملحة وذات الأولوية لتعزيز الرأس المال البشري، من خلال مواصلة دعم مجموعة من القطاعات الاجتماعية وذات الإنتاجية والمردودية التنموية من مثل الصحة، والتعليم، والبحث العلمي والابتكار، وتوسيع شبكات الأمان الاجتماعية وتعميم الحماية الاجتماعية،

وتوسيع وتعزيز القطاع الاقتصادي المنظم وكذا مواصلة تنفيذ برامج تقليص الفوارق المجالية والعدالة الاجتماعية ومواصلة مجهودات التنمية البشرية.

فعلى مستوى المنظومة الصحية، يتطلب الأمر الاسترسال في تعزيز ودعم هذه المنظومة وتجويد حكامتها ومواصلة الإجراءات المتخذة لصالحها إبان مواجهة جائحة كورونا، مع تحفيز وتعزيز الموارد البشرية العاملة في هذه المنظومة بالرفع من مردوديتها ومضاعفة أعدادها، وكذا إطلاق برنامج خاص ومكثف بالنسبة للمرضى الذين يعانون من الأمراض المزمنة أو الخطيرة، لتدبير الوضع الذي خلقه التركيز على تدبير ومواجهة الجائحة.

وعلى مستوى منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، والتي اضطرت إلى الاعتماد على تكنولوجيا الإعلام والتواصل من أجل ضمان استمرار التمدرس مما طرح عدة إشكاليات مرتبطة بالبنيات والتجهيزات الضرورية أو التوفر المسبق على الموارد الرقمية أو تكوين الأساتذة وارتفاع كلفة الارتباط بشبكة الأنترنت وتوفير التجهيزات وخاصة في العالم القروي والمناطق ذات الخصائص، وهو ما يتطلب اعتماد مشروع متكامل للتعليم عن بعد وتطوير نموذج للمدرسة والجامعة المغربية الافتراضية بمختلف متطلباتها القانونية والبيداغوجية والتقنية.

وهو ما يتطلب من جهة أخرى، العمل على توجيه جزء خاص من الدعم المخصص للفئات المحتاجة لفائدة التلاميذ المنحدرين من أسر فقيرة من أجل تمكينهم من أدوات التعلم عن بعد، وذلك من خلال الربط بشبكة الانترنت بالمجال القروي وشبه القروي، وتوفير التجهيزات التقنية اللازمة لهذه الفئة من المتدربين.

كما يتطلب الأمر، معالجة الارتباك الحاصل على مستوى وضعية مؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي، سواء في وضعية المؤسسات أو المشتغلين بها، أو على مستوى التوتر الذي نشأ في العلاقة مع الأسر وخاصة في أداء رسوم الدراسة خاصة في ظل غياب قانون يتيح للوزارة التدخل لمعالجة هذا الإشكال مما يمكن أن يؤثر سلبا على الدخول المدرسي المقبل بهذه المؤسسات، وهذا ما يتطلب اتخاذ حزمة من الإجراءات التي تضمن تمدرس تلاميذ وتلميذات هذه المؤسسات، أخذا بعين الاعتبار مختلف السيناريوهات والاحتمالات بما في ذلك توقع نزوح عدد منهم إلى مؤسسات التعليم المدرسي العمومي في مختلف الأكاديميات الجهوية لمهن التربية والتكوين، بالإضافة إلى ضرورة استدراك الفراغات القانونية التي تسببت في هذا التوتر من خلال التسريع بمراجعة القانون المتعلق بالتعليم المدرسي الخصوصي بما يتلاءم مع مقتضيات ذات الصلة في القانون الإطار.

وبخصوص تطوير شبكات الأمان الاجتماعي وإدماج القطاع غير المنظم، فقد صار هذا الأمر أكثر استعجالية ويتطلب اعتماد تحفيزات وتشجيعات من طرف الدولة لتسريع برنامج تعميم التغطية الصحية والاجتماعية وإدماج القطاع غير المنظم، وكل تأخير في هذا الملف بالنظر للتكلفة المالية المرتبطة به وفي غياب حوافز لتسريع تنفيذه، يولد في النهاية تحملات أكبر وأضخم بالنسبة للمجتمع والاقتصاد الوطني من خلال

الإنتاجية الضعيفة ونقاط النمو المضئعة، حيث أظهرت هذه الأزمة أن الخطوة الأولى والحواجز الأولى في هذين الملفين ينبغي أن تبدأ من طرف الدولة، والتي ينبغي أن تأخذ على عاتقها لمدة محددة المجهود المالي المرتبط بهذه العملية ولا سيما بالنسبة لبعض الفئات.

وفي نفس السياق، فإن تسريع تنزيل السجل الاجتماعي الموحد يشكل فرصة لضمان التنسيق والاندماج والشفافية في العمل الاجتماعي من قبل الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، فضلا عن توفير الحد الأدنى من الدخل بالنسبة للأشخاص غير القادرين على العمل، على غرار الحد الأدنى للأجر وتنفيذ التعميم المبرمج والمدعوم ماليا من قبل الدولة لبرامج الحماية الاجتماعية للمقاولين الذاتيين والمهنيين والتجار والفلاحين والحرفيين والصناع التقليديين، كل هذا سيشكل فرصة ليس فقط من أجل العدالة والكرامة والتماسك الاجتماعيين والرفع من الإنتاجية، ولكن أيضاً فرصة لإنهاء النقاش الذي لا ينتهي حول الاستغلال السياسي والانتخابي لتوزيع المساعدات الاجتماعية والاتهامات التي تطال في كل مرة المنتخبين والسياسيين والسلطات على حد سواء.

إن الذكاء المؤسسي والبرامج المعلوماتية التي تم تطويرها من طرف الكفاءات المغربية بالقطاع العام والخاص وبالاعتماد على النفس وفي وقت قياسي خلال هذه الأزمة وهو ما مكن من تبليغ المساعدات المالية المؤقتة لملايين الأسر، يدل على أن هذا الملف ممكن عمليا وماليا بالإضافة إلى كونه مطلوب اجتماعيا واقتصاديا وتنمويا.

ومن جهة أخرى، وبالنظر للفتاوت المسجلة بين المجالين الحضري والقروي وبين المدن نفسها، يتطلب الأمر تسريع تنفيذ برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وتعميم الاستفادة من برامج التأهيل والتنمية الحضرية وظهور الحاجة الملحة إلى توفير مستشفى وجامعة مرجعيين على مستوى كل جهة من جهات المملكة. ويشكل برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية فرصة سانحة ليس فقط لسد الفجوة في البنيات التحتية الأساسية في العالم القروي وتلبية الانتظارات المشروعة للمواطنين، ولكن أيضاً لتوفير فرص وأيام عمل للشباب ورقم معاملات ودخل للمقاولات بهذه المناطق الهشة.

ويضاف إلى هذا الورش الهام وذي الأولوية الورش المتعلقة بمخططات التنقلات الحضرية من أجل تأهيل وضمان سلامة النقل الحضري وتوفير خدمة عمومية ذات جودة عالية والرفع من تنافسية فضائنا الحضري، من خلال استفادة مختلف الحواضر من التجارب الناجحة والدعم العمومي الهام لتطوير البنيات التحتية ووسائل النقل العمومي العصري التي استفادت منها بعض المدن.

كما يتطلب الأمر مواصلة سد الفجوة الرقمية وتسريع التحول الرقمي وجعل التكنولوجيا والرقمنة في قلب السياسات العمومية الوطنية، من خلال تسريع مواصلة تنفيذ خريطة الطريق للتحول الرقمي وبرنامج تعميم ربط التراب الوطني بالإنترنت والمخطط الوطني للصبيب العالي والعالي جدا وتطوير الشبكة البينية للألياف البصرية، بالاعتماد على الإمكانيات المالية التي يوفرها الصندوق الخاص بالخدمة الأساسية للمواصلات. وعلى مستوى دعم العرض والطلب، يجدر التنبيه إلى أن الجواب لا يمكن أن يكون من خلال تأخير أو إبطاء أو وقف الإصلاح الضريبي أو بمراجعة الجهود الاستثماري العمومي وتحجيمه.

بل على العكس من ذلك، يجب أن يكون الخيار محسوما وواضحا ومعلنا من أجل أن توفر الرؤية اللازمة للمستثمرين والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين ليس فقط أن الإصلاح الضريبي سيستمر وأن توصيات المناظرة الوطنية حول الضرائب سيتم تنفيذها وفي المقام الأول من خلال القانون الإطار، ولكن أن الإصلاح سيتم تسريعه في اتجاه تخفيف العبء الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية ودفع الجميع إلى أن يساهم في التضامن الوطني على قدر استطاعته.

وهذا ما يتطلب كذلك إعادة النظر في منظومة التحفيزات الجبائية والعقارية والدعم المالي العمومي، وتوجيهها نحو الاقتصاد الحقيقي والاستثمار المنتج والتصنيع المحلي.

وارتباطا بتداعيات الجائحة، وصلة بدعم خزينة المقاولات المغربية ينبغي التخفيف بشكل مدروس من العبء الضريبي إلى غاية الخروج من هذه المرحلة.

كما ينبغي استثمار الإمكانيات والفرص الجبائية المتاحة على مستوى الجماعات الترابية بتبسيط وتخفيض عدد الضرائب والرسوم وتخفيض العبء الضريبي الإداري دون المردودية الثابتة.

ومن جهة دعم الطلب، ينبغي تسريع وتيرة برمجة وإنجاز المشاريع ومواصلة الجهود الاستثماري العمومي للدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، بما يعالج التأخر الحاصل في بعض المناطق على مستوى البنيات التحتية الاقتصادية والاجتماعية.

وسيكون من المفيد القيام بجدولة الاستثمارات المبرمجة منذ سنوات من مثل محاور الطرق السيارة التي هي قيد التفكير والدراسة منذ سنوات، وكل المشاريع المماثلة التي تساهم في نفس الوقت في رفع العزلة وإعداد التراب وترفع جاذبية مختلف الجهات وتضمن التواصل والاتصال بين مختلف الأقطاب الاقتصادية الجهوية وتضمن النفاذ والوصول السريع والضروري من مختلف الأقطاب الاقتصادية للمملكة إلى المنافذ البحرية نحو العالم.

وعلى مستوى العرض، يعد تشجيع الاستثمار الخاص وتيسيره أولوية كبيرة، وعليه فإن دور اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار أساسي ومحوري وحيوي حيث وبعد بداية واعدة في إطار أدوارها الجديدة تعثر عمل هذه اللجان وتوقف بسبب هذه الأزمة الصحية، لذا يجب إعطاء انطلاقة جديدة من خلال تسريع اتخاذ القرارات بشأن المشاريع الاستثمارية بما سيعود بالنفع على الاستثمار والتشغيل.

وفي نفس السياق، فإن تسريع وتيرة إنجاز المناطق الصناعية المبرمجة في إطار المخطط الوطني للتسريع الصناعي وتعهدات البرنامج الحكومي بتطوير مناطق لوجستكية جديدة في مختلف الجهات من المملكة، في إطار الاستراتيجية الوطنية لتنمية التنافسية اللوجيستكية، سيتمكن من جهة من دعم الاستثمار والطلب وسيوفر العقار الصناعي والرؤية اللازمة للشركات الوطنية والأجنبية التي ستبحث عن فرص للاستثمار في هذه المرحلة المواتية التي ستعرف نقل الصناعات وإعادة توطين وترتيب سلاسل القيمة والإنتاج من المستوى العالمي إلى المستوى الجهوي، مع مواصلة سياسة ومجهود الرقي في مستوى سلاسل الإنتاج والقيمة والإدماج الصناعي وتطوير المنظومات الصناعية المدمجة وتشجيع المنتج الوطني.

بالإضافة إلى ذلك، فإن القيام بعملية فحص لمكونات وارداتنا ستكون مهمة وضرورية لاختيار المنتجات المستهدفة التي يمكن تطويرها محليًا، مع اعتماد سياسة وأدوات منسقة لتشجيع الإنتاج الوطني ونسبة الإدماج لدى النسيج الإنتاجي وخاصة في قطاعات مثل النسيج والملابس، وكذا مواجهة سياسات الإغراق والمساعدة للتصدير التي يمارسها بعض شركائنا، وهو ما يستوجب علينا كهدف تخفيض عدد المستوردين الذي عرف تضخمًا في السنوات الأخيرة والرفع من عدد المنتجين المحليين والمصدرين من خلال التشجيع والمتابعة.

وهو ما سيتمكن من الحد من اللجوء إلى الواردات عن طريق إنتاج وتصنيع جزء مما يستورده المغرب، بالإضافة إلى كون استبدال الواردات بالإنتاج المغربي الداخلي سيخلق موجة جديدة من الاستثمار الذي سيدعم الطلب والاستهلاك معًا، وسيعزز القيمة المضافة المحلية، وإحداث فرص شغل عديدة، علاوة على تقليص عجز الميزان التجاري والمحافظة على الاحتياطات من العملة الصعبة.

لقد أظهرت هذه الأزمة الصحية قدرتنا على التعبئة، لكنها أظهرت قبل كل شيء الدور الذي يجب أن تلعبه الدولة في هذا الاتجاه. حيث لا تنمية صناعية بدون انخراط الدولة ودورها في الاستطلاع والدعم والمواكبة والبحث عن المنافذ.

كما أظهرت هذه الأزمة الصحية أهمية القطاع الفلاحي والجهود التي بذلها المغرب والنتائج التي حققها في توفير أمنه الغذائي بشكل عام والاكتفاء الذاتي في بعض المنتجات. وهنا لا بد من مواصلة تعزيز هذا الأمر لاسيما على ضوء سلوك بعض الدول المصدرة خلال هذه الأزمة، حيث ينبغي أن تتم مراجعة نظام الدعم وتوجيهه

لتشجيع الإنتاج وخاصة الإنتاجية في المواد الاستراتيجية للاستجابة بالأولوية للطلب الداخلي، والتي نعتمد فيها أكثر على الخارج، بدلاً من بذل كل الجهد في الإنتاج والإنتاجية بالنسبة للمواد الموجهة للتصدير في هذا القطاع الاستراتيجي.

وبخصوص قطاع السياحة، والحرف اليدوية والمهن المرتبطة بهذا القطاع - المقاهي، المطاعم، النقل السياحي وتأجير السيارات - وباعتباره أكبر القطاعات المتأثرة بهذه الأزمة، فينبغي أن يحظى باهتمام خاص من خلال الدعم المشترك للعرض والطلب، وذلك لحالة التوقف شبه الكامل لهذه المكونات والاستئناف الذي يبدو أنه سيكون صعباً وبطيئاً، وهو ما يدعو إلى اعتماد خطة خاصة بهذا القطاع للحفاظ على قدراته الإنتاجية ومناصب الشغل، وتشجيع السياحة الداخلية والحرف اليدوية ريثما يتم استئناف الطلب الأجنبي. كما يجب دعم قطاع السكني لما له من دور مهم من حيث النشاط والتشغيل وبالخصوص من خلال تشجيع الطلب ولاسيما الطلب المتعلق بتملك العقار للسكن للشباب وللمتزوجين الجدد من خلال القروض بسعر صفر فائدة. وبصفة عامة فإن تشجيع وتسهيل المبادرة والاستثمار الخاص ومواصلة الرقي في سلم مناخ الأعمال، يقضي أن نحرص على تخصيص الموارد التي سيتم تعبئتها لدعم العرض والطلب بحيث توجه في المقام الأول والأخير لدعم الثروة الوطنية والنمو واستفادة كل المواطنين من ثمارهما. كما يقتضي أيضاً مواصلة مجهود تعزيز المنافسة ووضع حد لاقتصاد الربح وتكريس الممارسات الجيدة في المجال الاقتصادي والتجاري بصفة خاصة، وفي هذا المستوى يجب أن يؤدي مجلس المنافسة دوره كاملاً.

كما يقتضي ذلك استمرار جهود محاربة الفساد والإثراء غير المشروع وهو ما يقتضي الإسراع باعتماد النص التشريعي الخاص به وتسريع اعتماد مشروع القانون الجديد المتعلق بالهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، وذلك ليس فقط لأسباب أخلاقية وهي أسباب لوحدها كافية ونبيلة، ولكن أيضاً بسبب التكاليف الباهظة التي يتحملها المجتمع بسبب عدم فعالية وكفاءة الإنفاق العام بسبب هذه الممارسات وإعاقتها وتأخيرها لتحقيق أهداف التنمية البشرية والعدالة الاجتماعية.

وبالنسبة لدعم المقاولات وفرص الشغل، ونتيجة لهذه الأزمة الصحية وتداعياتها الاقتصادية، فإن المقاولات سوف تواجه مشكلة رئيسية بسبب وطأة الديون وضعف وتآكل رأس المال والموارد الذاتية وبالتالي عدم القدرة على حشد موارد جديدة، لذا فإن المقاولات من كل الأحجام سوف تحتاج آليات تمويل مدعومة من قبل الدولة لتجاوز تداعيات هذه المرحلة الوبائية. وهذه الإشكالية ستعني كل أنواع الشركات والمهنيين بدون استثناء: الشركات الاستراتيجية، الشركات الكبيرة، الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الصغيرة جداً والتجار والحرفيين، وأصحاب المشاريع الذاتية.

ولهذا الغرض، فإن تقوية رأس مال هذه الشركات وتمويل الاستثمار العمومي يمكن أن يتم من خلال إنشاء صندوق استثماري بمساهمة كل من الدولة وبعض المؤسسات العمومية من خلال صندوق الحسن الثاني للتنمية، وصندوق الإيداع والتدبير، وصندوق الضمان المركزي وغيرها وبمشاركة القطاع الخاص وكذا من خلال إشراك بعض المنظمات المالية الدولية المتخصصة في التمويل عبر المساهمة في رأس المال من مثل شركة التمويل الدولية أو البنك الأوروبي للاستثمار لتقديم الدعم لرأس مال هذه الشركات وتمويل الاستثمار العمومي.

كما أن إشكالية تمويل المقاولات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة جدا والصعوبات التي تواجهها مع نظام التمويل الحالي يدعو إلى التفكير من جديد في إنشاء بنك متخصص ومخصص للمقاولات الصغرى والمتوسطة والمقاولات الصغيرة جدا، أو من خلال تطوير صندوق الضمان المركزي أو إنشاء بنك مخصص.

كما يجب أن تهتم هذه الخطة بالتجار والفلاحين والحرفيين والصناع التقليديين الذين يحتاجون بدورهم إلى آليات تمويلية خاصة وبشروط ميسرة لمساعدتهم على استئناف أنشطتهم وتجاوز وضعية مخزون البضائع الذي لم يتم تصريفه وتمكينهم من السيولة اللازمة لاقتناء البضائع الجديدة المناسبة لهذا الفصل.

كما يجب أن تستثمر هذه الخطة في دعم وتسريع مشاريع الشباب في إطار البرنامج المتكامل للدعم وتمويل الشركات "انطلاقة" للشباب. ويمكن أن يستفاد من هذا البرنامج لإخراج تمويل مماثل لمعالجة صعوبات السيولة والحصول على تمويل للتجار والحرفيين وتسهيل تعافيمهم.

وعلى مستوى السياسة النقدية، تستوجب هذه المرحلة ضرورة تأقلم السياسة النقدية وأدوار بنك المغرب وكل النظام البنكي مع هذه الظروف من خلال اعتماد سياسة نقدية توسعية داعمة للتشغيل وللعرض والطلب، تمكن من توفير السيولة اللازمة للأبنك وضخها في الاقتصاد الوطني لتمويل الاستثمار بمعدلات منخفضة، وكذا التسريع بإخراج المنظومة الكاملة وكل منتوجات التمويل التشاركي.

كما تستوجب هذه المرحلة بالخصوص اعتماد تدابير وقرارات ظرفية واستثنائية من أجل دعم إنعاش الاقتصاد الوطني وتيسير ولوج الأسر والمقاولات والتجار والمهنيين والحرفيين إلى التمويلات البنكية بشروط ميسرة وبفوائد تفضيلية استثنائية. وهنا، نقترح، ولفترة معينة، متزامنة مع خطة الإنعاش الاقتصادي، تخفيض سعر الفائدة الرئيسي من 2% إلى 1% وتخفيض هامش ربح الأبنك من 2% إلى 1% لتصبح الآليات التمويلية الجديدة التي اقترحتها لجنة اليقظة بسعر فائدة 2%.

III. فيما يخص النقطة المتعلقة بإعداد مشروع قانون المالية التعديلي :

وفيما يخص هذه النقطة، تجدر الإشارة إلى أن قانون المالية التعديلي وبالإضافة إلى كونه سيمكن من مراجعة وتحسين الفرضيات على أساس تداعيات الجائحة وتزامنها مع سنة جفاف، وتأثيرهما السلبي على معدل النمو والموارد الضريبية وبرز نفقات جديدة، ومن توفير الإطار القانوني للإجراءات الضريبية والاجتماعية والميزانانية التي فرضتها الجائحة على الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، فإن هذا القانون له بعد استراتيجي كبير باعتباره سيوضح الصورة وسيعطي إشارات ورسائل للمجتمع وللفاعلين والمستثمرين من الداخل والخارج من خلال إعطائه دفعة قوية لإنعاش الاقتصاد الوطني وتسريع مجموعة من السياسات والبرامج والمشاريع العمومية ودعم تموقع المغرب على مستوى إعادة توزيع وتوطين سلاسل الإنتاج والتوزيع على المستوى العالمي وذلك من خلال:

1) المحور الاجتماعي وتقليص الفوارق الاجتماعية والفوارق المجالية:

1. تعزيز الأولويات والتوجهات الاجتماعية للحكومة ودعمها بالاعتمادات المالية اللازمة؛
2. إطلاق استراتيجية وطنية "من أجل تغطية اجتماعية شاملة" بإقرار التحفيزات اللازمة لتسريع تعميم الحماية الاجتماعية؛
3. تقوية البرامج الاجتماعية، وخصوصا المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وبرنامج "تيسير"، والمنح الجامعية، وبرنامج "راميد"، ودعم النساء الأرامل والأشخاص في وضعية إعاقة؛
4. استثمار موارد "صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية" عبر إقرار تعديل يسمح بتوجيه جزء من اعتماداته لمعالجة تداعيات حالة الطوارئ الصحية؛
5. مواصلة تعزيز المنظومة الصحية ودعم الاستثمار في القطاع الصحي بالرفع من القدرة الاستيعابية والموارد البشرية والتجهيزات والمستلزمات الطبية وتحقيق الأمن الدوائي؛
6. توفير مستشفى عمومي مرجعي على مستوى كل جهة من جهات المملكة؛
7. الزيادة في نسبة دعم البحث العلمي والابتكار وإعطاء الأولوية للمجالات ذات الصلة بحاجة البلاد التنموية بالإعلان عن طلبات عروض ذات أفضلية بتمويل خاص، مع تشجيع المقاولات على الاستثمار في الابتكار وتحويل المشاريع التي تفرزها مراكز البحث إلى الإنتاج والتسويق؛
8. الاستمرار في إرساء المشاريع الكبرى في إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي وخاصة برنامج تكوين مُدَرِّسي المستقبل وبرنامج تعميم التعليم الأولي وبرنامج مدن المهن والكفاءات والإصلاح البيداغوجي الجامعي؛
9. تسريع تنفيذ برامج التنمية الجهوية؛

10. تسريع تنفيذ برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية؛
11. تسريع سد الفجوة الرقمية والتحول الرقمي باستثمار موارد الصندوق الخاص بالخدمة الأساسية للمواصلات.
- (2) دعم العرض والطلب:
 12. إطلاق استراتيجية وطنية "من أجل إدماج القطاع غير المهيكل" بإقرار التحفيزات اللازمة لإدماجه؛
 13. إعادة ترتيب الأولويات في مجال الاستثمار والطلبات العمومية بالتركيز على الاستثمار الموجه نحو تشجيع التشغيل ودعم الإنتاج الوطني والمقاولة الوطنية؛
 14. الزيادة في نسبة دعم الأفضلية الوطنية في الصفقات العمومية؛
 15. الزيادة في نسبة الصفقات العمومية المخصصة للمقاولات الصغرى والمتوسطة؛
 16. دعم الإنتاج والاستهلاك المحليين وتشجيع المنتج الوطني (Made in Morocco) وتوفير الحماية اللازمة للاقتصاد والمنتج الوطني؛
 17. توفير الظروف الملائمة لجذب الاستثمار والاستفادة من فرص إعادة توزيع سلاسل الإنتاج على المستوى الجهوي، عوض المستوى العالمي، لمعالجة الإشكاليات التي أفرزتها الجائحة والمرتبطة بالسيادة الصناعية والاكتفاء الذاتي من مواد أساسية واستراتيجية؛
 18. تسريع وتيرة إنجاز المناطق الصناعية في مختلف جهات المملكة؛
 19. تسريع تطوير مناطق لوجستكية جديدة في مختلف جهات المملكة؛
 20. دعم نسبة الإدماج وتطوير منظومات صناعية مندمجة في مختلف القطاعات الصناعية على غرار قطاع السيارات وقطاع الطائرات؛
 21. دعم السياحة الداخلية والصناعة التقليدية والتجارة الداخلية؛
 22. تشجيع الإنتاج الفلاحي الموجه لضمان الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي من المواد الحيوية وتوجيه الدعم نحو تشجيع الإنتاج والإنتاجية والمردودية في هذه المواد.
- (3) معالجة صعوبات المقاولات والتجار والحرفيين:
 23. إقرار الإعفاء التام من الغرامات المالية وكل الرسوم المرتبطة بعوارض الشيكات والكمبيالات في فترة الطوارئ الصحية بالنسبة للتجار والمهنيين والحرفيين؛
 24. إعفاء التجار والصناع التقليديين والمهنيين والحرفيين من الرسوم المحلية المرتبطة بممارسة أنشطة تجارية أو صناعية أو مهنية بالنظر لتوقف هذه الأنشطة بناء على قانون الطوارئ الصحية؛

25. إقرار الإعفاء من الزيادات والغرامات والذعائر وصوائر التحصيل المترتبة على كل المتأخرات التي لم يتم تحصيلها برسم الضرائب الوطنية والرسوم والمكوس الجمركية والضرائب والرسوم والحقوق والمساهمات والأتاوى المستحقة لفائدة الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات؛

26. إحداث مساهمة موحدة للتجار والمهنيين والحرفيين والصناع التقليديين الذين يمارسون أنشطة ذات الدخل المحدود؛

27. تمديد آجال المقتضيات الضريبية الواردة في قانون المالية 2020 المتعلقة بتعزيز الثقة بين دافعي الضرائب والإدارة وإنعاش الاستثمار، وخصوصا تلك المتعلقة بتمكين الأشخاص الذاتيين من التسوية الطوعية لوضعيتهم الجبائية وإعفاءهم من الفحص المرتبط بمجموع الدخل، والتسوية التلقائية بالنسبة للدخول العقارية المكتسبة، والتسوية الجبائية المتعلقة بالإقرار التصحيحي التلقائي برسم الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات والضريبة على القيمة المضافة، والتسوية التلقائية للممتلكات والموجودات النقدية المنشأة بالخارج، والمساهمة الإبرائية برسم الغرامات المالية المرتبطة بعوارض الشيكات.

(4) معالجة صعوبات الجماعات الترابية:

28. اعتماد دعم مالي استثنائي لمعالجة إشكالية التراجع الكبير لموارد الجماعات ارتباطا بهذه الجائحة في مقابل استقرار نفقاتها الإجبارية والضرورية، وذلك على غرار ما تم اعتماده مع باقي المؤسسات العمومية وغيرها؛

29. تعليق المستحقات البنكية على الجماعات الترابية اتجاه صندوق التجهيز الجماعي خلال هذه السنة.

وفي ختام هذه المذكرة، وجب التأكيد على أن مرحلة ما بعد كورونا تشكل فرصة ذهبية لتعزيز وتسريع عملية الإصلاحات وجهود التنمية البشرية التي تقوم بها بلادنا منذ عدة سنوات، مع استحضار واستصحاب العديد من القيم الأصيلة لمجتمعنا والتي كشفتها وأبرزتها مرة أخرى بشكل أكبر هذه الأزمة، بالإضافة إلى تكريسها للثقة في الدولة والمؤسسات والفخر والاعتزاز الوطنيين، والشرعية الديمقراطية والخضوع للقانون وأهمية المساهمة في التضامن الوطني، وهو ما يعطي الكثير من الأمل والطاقة الضروريين لمواصلة التعبئة والاستمرار في العمل.

كما أن ما يتمتع به المغرب من إشعاع دولي كبير بفضل استقراره السياسي والمؤسساتي وكأرض مثمرة للاستثمار والأعمال مدعوما بتصنيفاته الدولية المتميزة، واليوم وهو يواجه بطريقة استباقية وشجاعة وإنسانية أزمة بهذا الحجم والتي اهتزت أمامها دول عظمى، كل هذا يجعل المغرب في وضع جيد من خلال تعزيز سمعته الدولية بفضل ما اتخذته من تدابير استباقية على المستوى الصحي وتلك المتعلقة بالتخفيف من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لهذه الأزمة.

لقد شكلت هذه المحطة بمحتتها الظاهرة، منحة إلهية جعلت بلادنا تتصدر كبريات الصحف والقنوات التلفزيونية الدولية وهو ما يبشر بالخير بالنسبة للمستقبل ويفتح آفاقا واعدة أمام بلدنا ومواطنينا ويعزز مكانة المغرب، كوجهة جذابة وأمنة توفر فرصا حقيقية كمنصة للاستثمار والإنتاج والتصدير والنمو والعدالة والإنصاف والاندماج الاجتماعي.

والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل.

حرر بالرباط في: الخميس 12 شوال 1441هـ/ الموافق ل 04 يونيو 2020م

إمضاء

النائب الأول للأمين العام



د. سليمان العمراني